

ملخص الحدث

المركز الإقليمي لشبكة المدن القوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ورشة عمل افتتاحية
الرباط، المملكة المغربية
من 16 إلى 17 مارس، 2023



نظرة عامة

على مدار يومي 16 و17 آذار/مارس 2023، عقدت شبكة المدن القوية [Strong Cities Network](#) ورشة عمل لإطلاق مركز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مدينة الرباط بالمملكة المغربية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وقد ضمت ورشة العمل التي شاركت في استضافتها مدينة الرباط، ما يزيد على 70 ممثل عن الحكومات المحلية، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، من مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وتونس، بالإضافة إلى خبراء من الأمم المتحدة (مثل [برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية](#)، و[مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب](#) (UNOCT)، و[مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة](#) (UNODC)، و[المدن المتحدة والحكومات المحلية لإفريقيا](#) (UCLGA)، ومنظمة المدن العربية وشركاء دوليين آخرين. كما ضمت ورشة العمل عمداء، ونواب عمداء، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين المحليين من 27 بلدية أو محافظة، من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد اشتملت ورشة العمل هذه على مقدمة حول المركز الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [وأأسسه الخمسة](#)، كما مكنت المشاركين من تبادل وجهات النظر حول التهديدات التي تواجه المدن في المنطقة، وحاجات وأولويات الحكومات



المحلية، من أجل تعزيز دورها في منع التطرف، والكراهية، والاستقطاب، والاستجابة له كجزء من التوجه الاجتماعي الشامل لمواجهة هذه التحديات. وقد اشتملت الحاجات الأساسية على ما يلي:

- (1) رفع مستوى الوعي بين المشاركين حول دور المدن في منع التطرف، والكراهية، والاستقطاب والاستجابة له. مع وجود فهم واضح للآثار التي تتركها هذه التهديدات، فإن مستوى الوعي منخفض فيما يتعلق بالدور الجوهري للعمداء والموظفين الحكوميين في المنع والاستجابة، بما في ذلك بناء الشراكات الموثوقة مع السكان الذين يصعب الوصول إليهم، وإعادة تأهيل ودمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم، والمشاركة مع الشباب، والنساء، والمجتمعات المهمشة والحفاظ على التناغم الاجتماعي، مع تدفق المهاجرين وغيرهم من "القادمين الجدد" إلى مدنهم.
- (2) بناء القدرات الفنية للمشاركين ورفع الوعي الموضوعي بالمدن، وتزويدهم بالثقة والأدوات اللازمة لتطوير و/أو تحسين البنية التحتية المحلية والعمليات والشبكات الحالية و/أو الجديدة، ومنع هذه التحديات والاستجابة لها. ويشمل ذلك التدريب على بناء وحفظ العلاقات بين الحكومات المحلية والشباب وغيرهم من الأقليات والجماعات المستضعفة، مثل النساء والأقليات العرقية، من أجل ضمان توافر الشبكات المحلية، قبل ظهور العنف المتطرف أو العنف الذي تغذيه الكراهية.
- (3) التعاون المحلي والوطني المتطور والمستدام (NLC)، حيث تُطبق العمليات لتسهيل التواصل والتنسيق المشترك بين الحكومات المحلية والوطنية بشأن التحديات التي نشأت بسبب نطاق العمل الحصري لهذه الحكومات، لا سيما قطاعات الأمن. ويؤكد ذلك على ضرورة سد الفجوة بين التوجه الحالي، الذي يتميز بالأمن والتمركز الشديد لمكافحة التطرف والإرهاب العنيف، والجهود غير الفعالة على المستوى المحلي لمنع هذه التهديدات من الحدوث في البداية.

وعلى مدار الأشهر الستة المقبلة، سوف يعمل المركز الإقليمي على تعزيز صندوق الدعم الفني من أجل تنفيذ وتنظيم مؤتمرات على مستوى المدن / العمداء، والحوارات الوطنية والمحلية، والدورات التدريبية والأنشطة الأخرى التي تشمل هذه المجالات ذات الأولوية. وعندما يكون ذلك مناسباً، سوف يشترك المركز الإقليمي مع الجهات التي تبذل الجهود في الوقت الحالي وترتكز على المدن في المنطقة، مثل [المدن المتحدة والحكومات المحلية لإفريقيا \(UCLGA\)](#)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المدن الأكثر أمناً، لدعم وتطوير هذه الجهود.

التحديات والتهديدات الأساسية

حدد المشاركون العديد من التحديات والتهديدات التي تعيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك استمرار الصراعات العنيفة، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانتهاكات حقوق الإنسان – والتي غالباً ما ترتكب باسم مكافحة الإرهاب – ونقص الأمن فيما يتعلق بالغذاء والموارد الطبيعية، حيث تستغل هذه التحديات والتهديدات من قبل المجموعات المتطرفة لأغراض التوظيف. وتؤدي هذه التحديات إلى تفاقم وزيادة معدلات النزوح والهجرة، كما تزيد هذه العوامل من تلك التحديات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التقلبات الديموغرافية التي لا تستطيع الحكومات المحلية مواجهتها في الوقت الحالي، حيث إنها لا تملك الأدوات ولا تحصل على الدعم الكافي لمواجهة هذه التقلبات. ومن شأن ذلك





أن يسهم في زيادة التوتر بين القادمين الجدد والمقيمين منذ فترات طويلة (نظرا لزيادة المنافسة في سوق العمل أو زيادة الطلب على الخدمات العامة المحدودة)، مما يؤدي إلى خلق ظروف تسهم في زيادة الكراهية والاستقطاب والتطرف.

التحديات المستمرة التي تنتج عن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم، وعدم كفاية أو عدم وجود المعالجات الكافية لهذه الظاهرة في الوقت الحالي، وخاصة على المستوى المحلي، تسهم في تعقيد الموقف الحالي. وقد أدلى المشاركون من العراق على وجه الخصوص بتعليقات حول العبء الإضافي (على موارد المنطقة) الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب وعائلاتهم، من خارج المنطقة، لا سيما من أوروبا، وكذلك الأفراد الآخرون الذين يتعرضون للتشريد نتيجة عنف تنظيم داعش، حيث يقيمون في معسكرات داخل الجمهورية السورية وفي شمالها الشرقي، على الرغم من الضغوط الدولية على دولهم الأصلية لاستعادة مواطنيها. وقد تفاقم إلحاح وخطورة الموقف نتيجة الظروف المعيشية الصعبة في هذه المعسكرات.

وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من هذه التحديات يقع على المدن، فقد علق المشاركون على مدى شعور القليل من الحكومات المحلية في المنطقة بأن عليها واجبا أو دورا واضحا يجب أن تلعبه في معالجة هذه الأوضاع. كما أضافوا بأن الحكومات المركزية تتردد دائما في مشاركة المعلومات أو التنسيق مع الحكومات المحلية الأخرى حول ما تراه مشكلة أمنية ووطنية بشكل أساسي.

وقد أدى هذا الانفصال بين الحكومات المحلية والوطنية إلى نقص المعلومات الضرورية لدى المسؤولين المحليين - بما في ذلك المعلومات التي تتعلق بالتطرف - وعدم توافر الأطر اللازمة لدعم تطبيق استراتيجيات العمل الوطنية لمعالجة التطرف والإرهاب - على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى نقص اطلاع المسؤولين المحليين على التهديدات والمخاطر المحتملة، وعدم تقدير الحاجات التي قد تحتاج إليها الحكومات المحلية بناء على فهم هؤلاء المسؤولين للمجتمعات المحلية، وبناء على علاقاتهم مع تلك المجتمعات.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد لاحظ المشاركون استمرار المتطرفين في استخدام المنصات الرقمية لنشر المعلومات المضللة، واستغلال المظالم المحلية ونشر الحملات الدعائية. ويعتبر ذلك مصدر قلق على وجه الخصوص، حين نضع في الاعتبار معدل اختراق وسائل التواصل الاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أوضح المشاركون مدى ارتباط الوصول إلى المحتوى الضار على الإنترنت بالمعدلات العالية للبطالة بين الشباب، حيث يشعر الشباب بالحرمان من الحقوق تجاه حكوماتهم المحلية والوطنية، مما يؤدي إلى تطلع هؤلاء الشباب إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة للحصول على الضمانات وانتهاز الفرص.

وأخيرا، فقد أدلى المشاركون بتعليقات حول الحاجة إلى قدر أكبر من التضمين ومراعاة المناطق الريفية. وقد يكون هناك بعض التفاعل بين المراكز الحضرية الكبرى - مثل المدن الكبرى - والحكومات الوطنية بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف، وما





يتعلق به من تحديات. ومع ذلك، فقد أشار بعض المشاركين إلى أن المدن البعيدة والمجتمعات الريفية تتعرض للإهمال بصورة كبيرة في مثل هذه المناقشات، على الرغم من أنها عادة ما تواجه تحديات كبرى تتعلق بالتطرف.

ويشير أحد المشاركين إلى علامات تزايد عدم الاستقرار والهشاشة في المنطقة، بقوله:

"تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوجه خاص منطقة ضعيفة. ومن المتوقع أن تشهد هذه المنطقة المزيد من الضعف نظرا لانخفاض الأمن الغذائي والتغير المناخي والمطالبات بالحوكمة التشاركية... عندما يتواكب ذلك مع نقص الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والخدمات العامة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى السخط ونقص الثقة... في المؤسسات العامة."

جان-لوي روماني بيرو، مبادرة السياسة لشمال إفريقيا (NAPI)

الموضوعات الأساسية

1. الرغبة في الوقاية: إدراك دور المدن في منع للكراهية، والاستقطاب، والتطرف، والاستجابة له.

أكد المشاركون بصورة عامة، على الحاجة إلى المزيد من المشاركة التي تشمل مختلف القطاعات، وإلى المزيد من الثقة والتنسيق من أجل تطوير فهم مشترك لما يمكن أن يلعبه كل قطاع - سواء على مستوى المجتمع المدني أو المدينة أو على المستوى الوطني أو الإقليمي - لمنع التطرف.

وفيما يتعلق بدور المدن على وجه الخصوص، فقد كان هناك إجماع شامل على أنها تلعب دورا مهما في منع الكراهية، والاستقطاب، والتطرف. ومع ذلك، فقد أقرّ المشاركون بالحاجة إلى فهم أوضح وإرشادات تتعلق بماهية هذا الدور بالفعل، وكيفية القيام به. فعلى سبيل المثال، مع أن العديد من المشاركين يجمعون على أن المدن تواجه عبء الأثر الذي يتركه التطرف العنيف والذي تغذيه الكراهية، فقد كان هناك وعي أقل بالدور الذي يمكن أن تلعبه المدن للحد من التطرف ومن المخاطر التي تشكلها التهديدات الناتجة عن العنف و/أو توظيف المتطرفين. فعلى سبيل المثال، كانت هناك أمثلة عديدة على المبادرات التي تقودها المدن من أجل تطوير التنمية المستدامة، ومشاركة الشباب، والمساواة بين الجنسين و/أو التنمية الاقتصادية. ومع أن المشاركين قد أشاروا إلى أهمية هذه المبادرات التي تساعد على الحد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتوظيف المتطرفين، إلا أنه لم يُطور أيّ منها كجزء من الاستراتيجية المحلية، على الرغم من الرغبة الواضحة في الحد من الكراهية والتطرف في هذه الاستراتيجية.

وقد ألفت المناقشات الضوء على مدى أهمية خلق الرغبة على مستوى المدن لمنع الكراهية والتطرف، من أجل تسهيل اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تتعلق باستثمار الموارد والأموال، وعلى مستوى الشركاء المحليين لتطوير الخدمات العامة. كما تناولت المناقشات وضع إطار عمل يمكن من خلاله تقييم تلك الجهود، وتوفير قاعدة الأدلة التي يمكن للمدن أن تقدمها إلى الحكومات المحلية و/أو القطاعات الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يسمح بالتركيز بصورة أشمل على سبب استحقاق المدن للمزيد





من الدعم، لكي تصبح رائدة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خلق وإيصال هذه الرغبة يؤدي إلى تطوير "هوية المدينة" التي لا تتماشى مع الكراهية والتطرف، وإعلام السكان المحليين بأن حماية كل السكان من هذه التهديدات - بغض النظر عن المنطقة أو العرق، إلخ - يعتبر أولوية قصوى للمدينة.

وفي هذا السياق، فقد رحب المشاركون بالإعلان عن دليلي شبكة المدن القوية التاليين (أحدهما للعمداء والآخر لموظفي الحكومات المحلية) واللذين سيظهرا في المؤتمر العالمي للشبكة في شهر سبتمبر 2023، بمدينة نيويورك. وسوف يقدم هذان الدليلان خطوات سهلة وعملية يمكن للمدن اتخاذها من أجل معالجة الكراهية، والاستقطاب، والتطرف، والحفاظ على تلك الجهود في هذا الصدد على المدى البعيد. ومع ذلك، فقد أكد المشاركون على أهمية الاعتراف بأن المدن في جميع أنحاء المنطقة تعمل في سياقات وأطر عمل وطنية مختلفة، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبناء على ذلك فإن دور هذه المدن والخطوات التي يمكن أن تتخذها في سبيل الوقاية، سوف تختلف من مدينة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، في السياقات الأكثر "استقراراً"، يكون أمام المدن حرية أكبر للتركيز على معالجة الأزمات طويلة المدى التي تغذي التطرف، مثل التغير المناخي. وفي المناطق التي تشهد الصراعات أو مناطق ما بعد الصراعات، فإن أولويات المدن تختلف عادة (فعلى سبيل المثال، قد تكون الأولوية للأمن المادي الفوري للمقيمين). وبناء على ذلك، فقد أفاد المشاركون بأن على المركز الإقليمي لشبكة المدن القوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إدراك هذه الاختلافات، من أجل مساعدة المدن على تطبيق هذه الإرشادات ودعم الحكومات المحلية بصورة أكثر شمولاً.

"تعتبر الحكومات المحلية جزءاً مهماً من الحل (لمواجهة التطرف العنيف)".

كارلوس ألكسندر مونتيرو ريس، مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب بإفريقيا



مثال عملي - الشراكات المحلية للمساواة بين الجنسين

في مدينة الرباط، بالمملكة المغربية

- الهدف: تطوير المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء والأطفال.
- التوجه: الشراكات بين مدينة الرباط ومختلف الجهات المشاركة على المستوى الوطني، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على حماية النساء والأطفال. وقد أدى ذلك إلى تأسيس مراكز عبر المدينة لمواجهة هذه التحديات.
- الأثر: كان للمراكز التي تم إنشاؤها بغرض منع التحرش اللفظي والجسدي ضد المرأة والتصدي له أثر كبير. بفضل جهودها، تمكنوا من الوصول إلى أكثر من 80 ألف طالب في المدارس وتثقيفهم حول مبادئ حقوق الإنسان.. تم تعليم الطلاب كيف أن حقوق المرأة وسلامتها هي في جوهر هذه المبادئ.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي



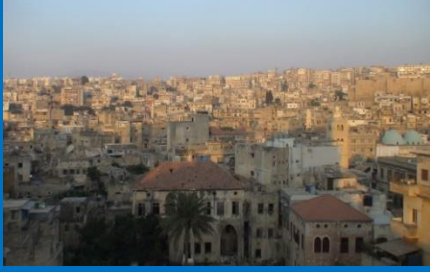
2. بناء القدرات الفنية ورفع الوعي الموضوعي للمشاركين بالمدن

بالإضافة إلى التوعية الشاملة بدور المدن في منع الكراهية، والاستقطاب، والتطرف، أشار المشاركون إلى الحاجة إلى: (أ) مزيد من الوصول إلى البيانات، لتطوير فهم أفضل على مستوى المدن للتهديدات، والحاجات، والأولويات؛ (ب) بناء القدرات الفنية فيما يتعلق بالهياكل، والعمليات، والممارسات اللازمة لجهود الوقاية التي تقودها المدن.

وعند مناقشة الدوافع الأساسية للتطرف، كان هناك إجماع بين المشاركين على أن أفق التهديد معقد ومتعدد الجوانب. ومع ذلك، فقد كان هناك تباين في وجهات النظر حول الدوافع الأساسية في المنطقة. وقد نظر بعض المشاركين إلى أن الفكر يمثل عنصراً جوهرياً، لكن العديد من المشاركين الآخرين أشاروا إلى البطالة والظروف الاجتماعية والاقتصادية الأشمل كعنصر جوهري؛ مستشهدين على ذلك بمجموعة من الأبحاث المستقلة المتزايدة المنشورة أخيراً، بما في ذلك [أبحاث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي](#). كما أشارت المناقشات إلى الحاجة إلى رفع مستوى الوعي بالتهديدات الناتجة عن الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش. ويشمل ذلك على سبيل المثال، [الثقافات الفرعية المتشددة](#) على الإنترنت، والكراهية الشديدة للنساء، حيث يمثل ذلك تهديدات بممارسة العنف بحق النشطاء في مجال حقوق المرأة. وبصورة عامة، فهناك نقص في الأبحاث التي يمكن الوصول إليها وتنفيذها بشأن التهديدات المتزايدة، لا سيما على مستوى المدن. وفيما يتعلق ببناء القدرات الفنية، فقد جرى تحديد مجال أساسي خلال ورشة العمل، وهو الحاجة إلى المزيد من المشاركة والتدريب على كيفية تطوير واستمرار العلاقات بين الحكومات المحلية والشباب، وبين الحكومات المحلية والقطاعات الاجتماعية الأخرى، لا سيما المجموعات التي عُرفت تاريخياً بضعف التمثيل؛ مثل المرأة والأقليات العرقية. وقد قدم المشاركون أمثلة من عمل شبكات الوقاية المحلية كممارسة لتسهيل تلك العلاقات، كما تمكن المشاركون من الاطلاع على تجارب مدن في كل من الأردن ولبنان، حيث أسست هذه المدن أطر عمل محلية متعددة القطاعات، تجمع مزايا المقارنة الإيجابية لمختلف مقدمي الخدمات المجتمعية، من خلال جهد موحد للحد من قابلية الكراهية والتطرف. وقد اتفق المشاركون على أن التوجه المحلي متعدد القطاعات يعتبر عنصراً جوهرياً للوقاية الفعالة والمستدامة التي تقودها المدن. وقد أكد المشاركون على كيفية الاستفادة من التوجه المشترك لشبكات العمل، حيث إن هذا التوجه لا يتوافر في الوقاية، ولكن في الاستجابة بعد الهجمات، وفي دعم إعادة تأهيل ودمج المقاتلين الأجانب وعائلاتهم، كذلك، تقوية شبكات العمل المحلية للحد من مخاطر الاستقطاب والوصم.

"تهدف مدينتنا إلى العمل على معالجة التطرف العنيف والكراهية... من خلال تطوير التنمية المستدامة."

أسماء أغلالو، عمدة مدينة الرباط



مثال عملي – الشراكات المحلية لإعادة دمج الشباب في مدينة طرابلس، لبنان

- الهدف: إعادة الدمج الفعالة للسجناء السابقين القاصرين في المجتمعات المحلية.
- التوجه: الشراكة بين بلدية مدينة طرابلس ومؤسسات المجتمع المدني المحلية، لدعم إعادة دمج الشباب في المجتمع من خلال خلق فرص العمل.
- الأثر: أدى المشروع إلى توظيف وإعادة دمج الشباب بمساعدة مؤسسات المجتمع المدني المحلية والبلدية، لكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة للبلاد قد منعت هذه الجهود، مع تحول الأولويات الوطنية والمحلية. وقد أشير إلى الاستدامة كتحد أساسي بعد انتهاء تمويل المشروع.

3. تطوير التعاون المحلي والوطني (NLC) والاستجابة للتطرف والكراهية والاستقطاب

أظهر المشاركون اهتماما كبيرا بتأسيس العمليات والهياكل الجديدة، أو تعزيز العمليات والهياكل الحالية التي تعمل على تسهيل التعاون على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية. وقد أكد المشاركون على أن العلاقة الوطنية المحلية الفعالة تعتبر الخطوة الأولى نحو التعاون الفعال متعدد المستويات، وأشاروا إلى التعاون المحلي والوطني كممارسة أساسية، يجب على المركز الإقليمي لشبكة المدن القوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توفير الدعم بهذا الخصوص. كما أوصى المشاركون - على سبيل المثال - بعمل المركز الإقليمي كمنصة ومنفذ لممارسات التعاون المحلي والوطني الجيدة فيما يتعلق بمنع ومكافحة التطرف العنيف، حيث يمكن للمدن الرجوع إليها عند طلب تعزيز التعاون المحلي والوطني في أوطانها.

كما جرى التأكيد على أن التعاون المحلي والوطني يمثل عنصرا جوهريا في علاج الانفصال بين التوجهات شديدة المركزية والتوجهات بالغة التركيز على الأمن، لعلاج مظاهر الإرهاب والتطرف العنيف، وتعزيز الجهود الوقائية لمعالجة الدوافع الكامنة لهذه المظاهر. ويعود ذلك - بصورة كبيرة - إلى نقص التواصل بين وكالات الأمن القومي والقطاعات المحلية التي تطبق البرامج الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها من البرامج التي لا تركز على الأمن لعلاج الظلم، والتهميش، والشعور بانعدام العدالة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشير إلى ضرورة التعاون المحلي والوطني في إعادة تأهيل ودمج العائدين من مناطق الصراع. فعلى سبيل المثال، عندما تقوم الحكومات الوطنية بإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم (وعند الضرورة محاكمتهم)، يجب أن تكون هناك آلية من شأنها تسهيل إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمعات المحلية ذات الصلة. ومن شأن وجود بروتوكولات تقاسم المعلومات بصورة تبادلية، وغير ذلك من الآليات الأخرى على الصعيدين الوطني-المحلي مسبقا، أن يساعد على ضمان تقديم الدعم الفوري والمستدام لإعادة تأهيل ودمج الأفراد الذين تم إعادتهم، والمجتمعات التي يستقرون (يعيدون الاستقرار) فيها.



كما يساعد الاتصال المستمر على المستويات المحلية والوطنية على ضمان منح الوقت الكافي للحكومات المحلية والقطاعات القائمة على المجتمعات التي تدعم جهود إعادة التأهيل وإعادة الدمج، من أجل الاستعداد "لاستقبال" الأفراد الذين يطلبون هذه الرعاية.

وفيما يتعلق بذلك، أشار السيد إريك روزاند؛ المدير التنفيذي لشبكة المدن القوية ، إلى الجهود الحالية التي تبذلها الشبكة لسد هذه الفجوات من خلال الحوار الوطني والمحلي، حيث تجتمع المدن مع مسؤولي الحكومات المركزية من أجل تسهيل التعاون المحلي والوطني ودعم دور المدن مع الحكومات المحلية في مجال الوقاية. وقد تم تشجيع المركز الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتكرار هذه الجهود في كل بلد.

«تكمل جهود الوقاية الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب ولا تقوضها»

محمد ظاهر الشريف، محافظ الإسكندرية، مصر



مثال عملي – اللجان الفرعية للوقاية من التطرف في العراق

- **الهدف:** تأسيس البنية التحتية المحلية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة التطرف العنيف.
- **التوجه:** تأسيس اللجان الفرعية في الحكومات المحلية، حيث تتكون من مسؤولي قطاعات المجتمع المدني والحكومات المحلية. وتحصل هذه اللجان على الدعم من قبل مستشار الأمن الوطني، وتتحمل المسؤولية عن وضع خطط العمل المحلية التي تطبق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف. وقد تم تطوير الخطط بعد تخطيط تشاوري متعدد الشركاء للحاجات والتحديات المحلية. وكما أوضح السيد علي عبد الله البديري، رئيس اللجنة الوطنية العراقية لمكافحة التطرف العنيف، فقد جرى تخصيص جزء من ميزانية البلاد لعام 2023 لهذه اللجان، من أجل مكافحة التطرف، وتمكينها من تحويل خططها إلى إجراءات عملية من خلال تقديم برامج محلية لتلبية الحاجات ومواجهة التحديات المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن تقدم هذه اللجان تقاريرها إلى اللجنة الوطنية كل ثلاثة أشهر، وبذلك تقدم هيكلًا يمكن من خلاله الحفاظ على استدامة التعاون المحلي والوطني.
- **الأثر:** مع أنه ما زال من المبكر للغاية الحديث عن أثر هذه الهياكل، فمع البدء بسبع لجان كحد أدنى، وبدء التخطيط في مارس 2023، فإن ذلك يعتبر ممارسة واعدة تتوافق مع الإرشادات الدولية للتعاون المحلي والوطني في مجال الوقاية (على سبيل المثال: مذكرة الممارسات الجيدة لتعزيز التعاون المحلي والوطني في الوقاية ومكافحة التطرف العنيف الباعث على الإرهاب، والتي قدمت في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب).





الخطوات التالية

سوف يعمل المركز الإقليمي على التنسيق مع المدن الممثلة في ورشة العمل وخارجها، من أجل مناقشة وتقديم أنشطة (يدعمها الشركاء الدوليون عندما يكون ذلك ممكناً) تتناول الموضوعات الأساسية التي يشتمل عليها هذا الملخص. وسوف يشمل ذلك على سبيل المثال، الحوارات المحلية والوطنية التي تشارك فيها المدن مع وكالات الحكومات المركزية من أجل تطوير التعاون المحلي والوطني في مجال الوقاية وإعادة التأهيل والدمج؛ وجلسات حوار بين المدن، حيث يمكن للمسؤولين من مختلف المدن تبادل الممارسات التي تتعلق بالوقاية وتقديم الدعم الأشمل للحكومات المحلية من أجل إعادة التأهيل والدمج، وتقديم الدورات التدريبية على تسهيل مشاركة الحكومات المحلية للشباب من خلال برنامج المدن القوية Strong Cities بعنوان **المدن الشابة**. ولوضع هذه الجهود في سياقها، فسوف يعمل المركز الإقليمي بالتعاون مع المدن من أجل تطوير تقديرات الحاجات الخاصة بالمدن (بدءاً من العاصمة إلى القرى النائية على الحدود). وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يعمل المركز الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع المدن في المنطقة من أجل جمع الرؤى حول الدليلين المقدمين والمشار إليهما أعلاه، وضمان حضور مسؤولي المدن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمؤتمر العالمي للمدن القوية في مدينة نيويورك، خلال شهر سبتمبر 2023، والمشاركة في المناقشات الدولية حول دور المدن في مجال الوقاية.



مصادر إضافية

- وثيقة السياسات - الاستجابة لأزمة اللاجئين اليوم مع حفظ التناغم الاجتماعي: دروس من المدن، لشبكة المدن القوية
- مذكرة الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF حول تعزيز التعاون المحلي والوطني في مجال الوقاية ومكافحة التطرف العنيف الباعث على الإرهاب - متاحة باللغات الإنجليزية، والعربية، والفرنسية
- مجموعة أدوات التضمين الحضري في المدن العربية، لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- رحلة التحول إلى التطرف في إفريقيا: مسارات التجنيد وفك الارتباط، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

المتبرعون والشركاء

عُقدت ورشة العمل هذه تحت رعاية الاتحاد الأوروبي ضمن إطار مبادرة المدن لتعزيز المرونة في وجه العنف STRIVE Cities، بدعم من الاتحاد الأوروبي.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي



بيانات الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا الحدث والمركز الإقليمي لشبكة المدن القوية Strong Cities Network لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الرجاء الاتصال بماريا سرکز، على عنوان البريد الإلكتروني: msa@strongcitiesnetwork.org.